

دور المدن الثانوية في التنمية الحضرية المكانية: حالة تطبيقية (المدن الثانوية في اليمن)

خليل ناشر

أستاذ مشارك - قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة - جامعة صنعاء

nasher_unisa@hotmail.com

(قدم للنشر في ٢ / ٤ / ١٤٣٤هـ؛ وقبل للنشر في ٢٩ / ٨ / ١٤٣٤هـ)

ملخص البحث. لا تزال المدن الثانوية في اليمن الحلقة المفقودة بين المدن الكبرى والريف، حيث لم تولى الدولة الاهتمام الكافي بهذه المدن، ولا يزال دورها محدودا في التنمية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي. ورغم ما تشكله المدن الثانوية من أهمية في التنمية لكثير من الدول المتقدمة، إلا إن تجاهلها في خطط التنمية في بعض الدول النامية ومنها اليمن، أدى إلى وجود خلل واضح بين الريف والحضر في ظل غياب هذا الوسيط الحضري، وكذا انتشار التجمعات الريفية المتناثرة والصغيرة الحجم بشكل واسع داخل الفجوات الجبلية في الدولة اليمنية ذات التضاريس الحادة، والتي يصل عددها إلى حوالي ١٥٣ ألف تجمع سكني بدون تصنيف، مع غياب واضح لدور المدن الثانوية الصغيرة منها والمتوسطة، التي يصل عددها حوالي ٧٢ مدينة فقط، أي بمتوسط اقل من أربع مدن ثانوية لكل محافظة، ولا زال دور هذه المدن محدودا، كما أن في الغالب أحجامها من الضالّة، التي لا تسمح لها بان تشكل مناطق جاذبة، بالإضافة إلى مواقعها غير المركزية ووظائفها الهامشية أدى إلى بروز الكثير من الأعباء على المدن الكبرى وإلى اختلال الشبكة الإقليمية والنظام العمراني المكاني للتجمعات. ويهدف البحث إلى تشخيص المشكلة ومعرفة أوجه الخلل، ثم إبراز الحلول، من خلال تحديد مواقعها في الشبكة الإقليمية، ووظائفها، وأحجامها، ودورها في التنمية الإقليمية الشاملة، ويعتمد البحث على المنهج النظري والوصفي التحليلي للخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: المدن الثانوية - التنمية الحضرية - التنمية المكانية - اليمن.

١- الإطار العام للبحث

١-١ المشكلة البحثية

رغم ما تشكله المدن الثانوية من أهمية في التنمية الحضرية المكانية لكثير من الدول المتقدمة، إلا إن تجاهلها في خطط التنمية في بعض الدول النامية ومنها اليمن، أدى إلى وجود خلل واضح بين الريف والحضر، في ظل غياب هذا الوسيط الحضري، وكذا انتشار التجمعات الريفية المتناثرة والصغيرة الحجم، بشكل واسع داخل الفجوات الجبلية في الدولة اليمنية ذات التضاريس الحادة، والتي يصل عددها إلى حوالي ١٥٣ ألف تجمع سكني بدون تصنيف، مع غياب واضح لدور المدن الثانوية الصغيرة منها والمتوسطة، ولا زال دور هذه المدن محدودا، كما أن في الغالب أحجامها من الضالة التي لا تسمح لها بان تشكل مناطق جاذبة، بالإضافة إلى مواقعها غير المركزية، ووظائفها الهامشية، أدى إلى بروز الكثير من الأعباء على المدن الكبرى، وإلى اختلال الشبكة الإقليمية للتجمعات، كما تتركز الأنشطة السكانية في اليمن في عدد محدود من المدن الكبرى، التي تشهد تضخماً مطردا في نطاقها العمراني، وحجم سكانها، بسبب عوامل زمنية متراكمة.

١-٢ أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال الخروج برؤية لتقوية دور المدن الثانوية في التنمية المكانية، وتشخيص المشكلة

الحضرية القائمة في اليمن، بالإضافة إلى إبراز مناطق القوة والضعف في وتيرة التحضر الحالية كما إن الدافع للبحث هو اهتمام الدولة بالمدن الكبرى وتركيز التنمية في عدد قليل من هذه المدن، على حساب المدن الصغيرة والمتوسطة رغم ما تمثله هذه المدن من أهمية في الشبكة الإقليمية الحضرية، حيث تمثل حوالي 85% من إجمالي عدد المدن على مستوى الجمهورية، حيث إن المدن الثانوية الصغيرة والمتوسطة من الممكن أن تسهم في استيعاب جزء من المشكلة الحضرية، وتستوعب نسبة كبيرة من سكان الحضر، وكذلك تساهم في تخفيف العبء جزئياً على المدن الكبرى بالإضافة إلى رفع نسبة التحضر في اليمن التي تعتبر من اقل دول العالم تحضراً.

١-٣ المنهجية المتبعة للبحث

اعتمد البحث على المنهج النظري والوصفي التحليلي، وذلك عن طريق وصف الظاهرة الحضرية في اليمن ومقارنتها ببعض الدول الأخرى، وكذا وصف الوضع الراهن للمدن الثانوية، ودورها في التنمية المكانية الحضرية في اليمن، وكيفية انتشار هذه المدن، وتنوع أحجامها، واختلاف مواقعها، وكذا تحليل الوضع الراهن، ثم تحليل الإشكاليات المرافقة لتطور هذه المدن، مثل إشكاليات عدم التوازن، وكذا إشكاليات التشتت، وغياب التدرج الحضري، واختلال الشبكة الإقليمية والنظام العمراني، بهدف الوصول إلى نتائج بحثية يمكن تعميمها.

٢- ماهية المدينة الثانوية وتعريفها

يصعب على أي باحث وضع تعريف دقيق للمدينة الثانوية لذلك فإن احدي المشاكل التي تواجه الباحث في دراسته هو عدم وجود تعريف واضح لماهية المدينة الثانوية، وأيضا الاختلاف في تحديد المدينة الثانوية، وتعريفها من بلد لآخر ومن تعداد سكاني لآخر، داخل الدولة الواحدة أيضا.

ففي سوريا والسعودية وموريتانيا واليمن، تعتبر التجمعات أو المراكز السكانية، التي يبلغ عدد سكان كل منها ٥٠٠٠ نسمة أو أكثر مدناً، بينما نجد أن السودان، يعتمد أيضاً على هذا الأساس العددي في التصنيف، إضافة لذلك، فإنها تُدخل المراكز العمرانية، التي تتمتع بأهمية إدارية أو تجارية، في عداد المدن.

أما الكويت ولبنان ومصر، فإنها تحدد العدد ١٠,٠٠٠ نسمة فما فوق، لكي تدخل المراكز السكانية في عداد المدن.، وفي العراق يقوم التصنيف على أساس إداري، حيث تعتبر كل من مراكز النواحي ومراكز الأفضية ومراكز المحافظات مدناً. (ESCWA، ١٩٩٥)

ويبدو أنه ليس من السهل رسم خط فاصل بين ما هو حضري وريفي. حيث في أحيان كثيرة، توجد أنماط من الاستيطان، تمتاز بملامح مشتركة حضرية ريفية، وهذا يتجلى بوضوح في الدول المتقدمة. (Rondinlli، ١٩٩٧) وفي تقديرنا، فإن هذا ينسحب على العالم العربي، ولكن بدرجة أقل.

إلا إننا هنا سنحاول ولغرض البحث اعتماد التعريف السائد للمدن الثانوية، حسبها هو معتمد في هيئة التخطيط العمراني، والجهاز المركزي للإحصاء، وفي الجهات الرسمية الأخرى للدولة، وهو المعيار الحجمي، أي أن المدينة التي يصل عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة تعتبر مدينة، وهي التجمعات التي تقع في بداية السلم الحضري وتعرف محليا بالمدن الثانوية، حيث يوجد في اليمن تعريفين رسميين فقط للتجمعات الحضرية احدهما المدن الرئيسية (وهي المدن البالغ حجمها ١٠٠ ألف نسمة فأكثر) وما دون ذلك فتعرف بالمدن الثانوية. ولا يوجد تعريف للمدن المتوسطة، إلا إن الباحث سيحاول إبراز الحلقات المفقودة في التصنيف للمدن وإبرازها.

٣- أهمية المدن الثانوية في التنمية الحضرية المكانية

تؤدي المدن الثانوية عددا من الوظائف الحضرية، بالإضافة إلى وظائف ريفية، وهي باعتبارها في الأساس تجمعات حضرية، فإنها توفر ثقلا وتوازنا للمراكز الحضرية الرئيسية. كما تقدم بذلك حلا بديلا للهيمنة الحضرية للمدن الكبرى، على أن تغيير مسار الهجرة السكانية إلى اتجاه المدن الصغيرة بدل المدن الكبيرة، يخفف من حجم البطالة في المدن الكبيرة، ويقلل من الضغط الواقع على الخدمات الحضرية. (علي، عصام الدين، ٢٠٠٥)

المدينة ووظيفتها. لقد شمل هذا النمو البلاد كلها وكانت له نتائج حيوية اقتصادية واجتماعية وسياسية. ونشأ أيضا نموذج حضري مكاني غالبا ما كان مطبوعا بثقافة زراعية قبلية وبدوية، وظهرت المدن الثانوية الصغيرة و المتوسطة كحلقات مهمة في سلسلة المستوطنات بين الريف والمدن الحضرية الرئيسية (شكري، حازم، ١٩٨٩).

لا زالت الجمهورية اليمنية من بين اقل بلدان العالم من حيث درجة التحضر، فقد صنفت ضمن اقل عشر دول في العالم من حيث درجة التحضر (٧). كما إنها تعتبر من اقل مدن العالم العربي تحضرا حيث تأتي في أسفل السلم الحضري العربي حيث وصلت درجة التحضر عام ٢٠٠٤ إلى ٢٨,٦٪ فقط من جملة السكان (العشاوي، عبدالحكيم، ٢٠٠٣).

ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب أهمها الصعوبات التي تواجه الدولة، وأهمها كيفية نقل المجتمع اليمني من مجتمع تقليدي يغلب عليه الطابع القبلي الريفي الذي اغلب سكانه يعتمد على الزراعة إلى مجتمع حضري، باعتبار ذلك ليس سهلا في ظل وجود ضعف في المكون الصناعي، وتخلف في شبكة النقل والمواصلات، وصعوبة شديدة في الربط بين تجمعاته المختلفة ذات الكثافات السكانية العالية الواقعة اغلبها في مناطق الأحاديث والجبال ذات التضاريس الحادة.

إن رفع وتيرة التحضر وخاصة في اليمن، ليس معناه تغيير المسميات من مصطلح ريف أو قرية إلى

لذلك استخدمت في بعض الحالات مراكز النمو التي تهدف إلى تركيز الاستثمار في المدن الصغيرة التي تنطوي على فرص تنمية اقتصادية واعدة كأداة في سياسة التنمية (الأمم المتحدة، ١٩٩٧)

إن تقوية دور المدن الثانوية وانتشارها الغرض منه هو رفع وتيرة التحضر بل وأحد أهداف البحث بالإضافة إلى أن التحضر في اليمن هو في الأساس تحضر بدائي لا ينزع إلى الحضرية بمعناها الحديث والعصري وإنما هو تحضر بمعناه الشكلي الذي يعتمد فقط على العدد السكاني وليس على الوظيفة والتراكم الحضري التي هي أساس التحضر بمفهومه الحضري العصري.

٤- الوضع العام للتحضر في اليمن

أصبح التحضر السريع سمة عامة تشهدها كل الدول، وان اختلفت سرعة الإيقاع، وتنوعت الأسباب، واختلفت النتائج، فبينما الدول المتقدمة اقتصاديا، تشهد تحضرا متوازنا ويعتبر التحضر فيها سببا ونتيجة معا لمستوى الدخل المرتفع، إلا انه في الدول النامية أدى إلى اختلال التوازن القائم، ولا يمثل في الغالب سوى انتقال البطالة والفقر من الريف إلى المدن (هاوزر، فيليب، ٢٠٠٧) ومنها اليمن. ويمكن تشخيص وضع التحضر في اليمن كالتالي:

٤-١ النمو الحضري العام في اليمن

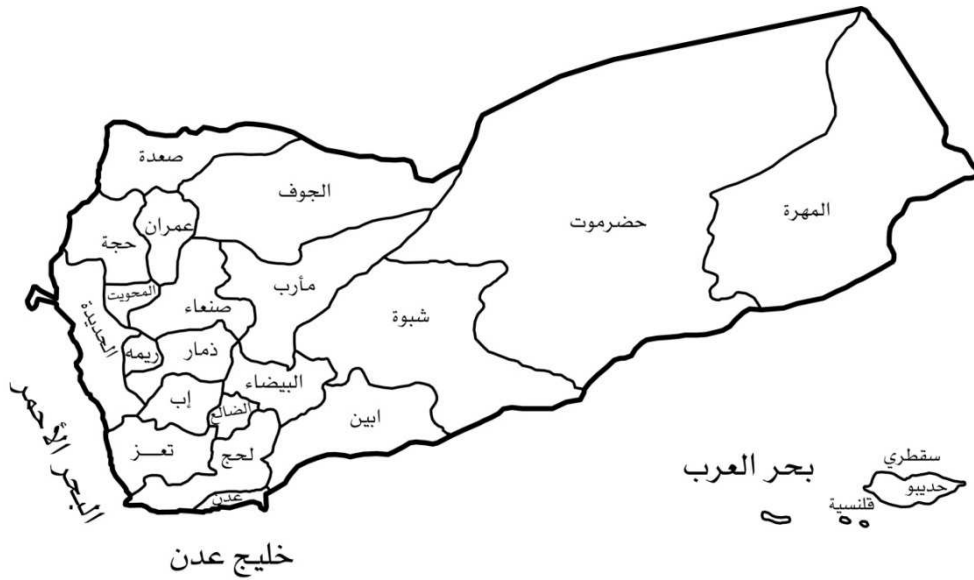
شهدت اليمن نموا متسارعا خلال العقود الأخيرة، واختلف هذا النمو اختلافا كبيرا وفقا لموقع

حضرموت وحدها حوالي ٤, ٣٦٪ من مساحة البلاد بينما تصل مساحة محافظة ريمة في الاتجاه الآخر حوالي ٤٢, ٠٪ (أي اقل من الواحد الصحيح) مما يفسر الخلط الواضح في أسس التقسيم الإداري الحالي، واعتباره معيقا للتنمية المتوازنة للدولة والأقاليم. انظر الخريطة رقم (١).

مصطلح مدينة، أو من مجرد ارتفاع عدد سكان في تجمع ما نتيجة الزيادات الطبيعية ليدخل في معايير الدولة وسجلاتها على انه مدينة ثانوية بمجرد وصوله العددي إلى الرقم المعتمد لدى الجهات الرسمية.

٤-٢ التقسيم الإداري والتوزيع المكاني الحضري

قسمت اليمن رسميا إلى ٢١ محافظة تتباين أحجامها بشكل واضح حيث تشكل محافظة



خريطة رقم (١) التقسيم الإداري في اليمن (المحافظات)

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠٠٥م، ص ٢٧.

الأولى كعاصمة اقتصادية، والأخرى كعاصمة سياسية، وهذه الأخيرة بدورها استقطبت سكان المحافظات المحيطة بها، مثل صنعاء والمحويت وحجة وريمه وذمار والجوف ومأرب والتي ظهرت درجات التحضر فيها متدنية وبنسبة ٨, ٢٪ و ٢٨, ٧٪

كما إن درجة التحضر في اليمن متفاوت بشكل كبير، حيث يظهر التباين إلى حد التطرف في درجة التحضر بين المحافظات، إذ تبلغ ذروته في كل من عدن وأمانة العاصمة ١٠٠٪ و ٩٨٪ لكل منها على التوالي، وذلك باعتبارهما عواصم ميتروبوليتانية حضرية،

٤-٣ نمط الاستيطان الحضري المكاني وتوزيع الأثقال
بحسب إحصاء ٢٠٠٤ (آخر إحصاء رسمي)
يلاحظ تباين واضح في نمط الاستيطان الحضري
والريفي على مستوى الدولة، فبينما يلاحظ نمط
الاستيطان الريفي وجود تركيز شديد لما يقارب من
٨٥٪ من إجمالي عدد القرى في أقاليم المرتفعات البالغ
عددتها ١٣٣ ألف تجمع، كما إن التوزيع الجغرافي
للتجمعات العمرانية للحضر، وهي في الغالب
عواصم المحافظات تظهر متباينة حيث إن أمانه
العاصمة تميزت بحجمها الكبير الذي وصل إلى حوالي
١,٧ مليون نسمة، يليها مدينة عدن التي وصل
حجمها حوالي ٦٠٠ ألف نسمة، وهناك مدن يتراوح
حجمها بين ٤٠٠ ألف نسمة و ٥٠٠ ألف نسمة وهي
تعز والحديدة والمكلا، وهناك مدينة واحدة (مدينة
اب) محصورة بين ٣٠٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف نسمة ثم
المدن التي يتراوح سكان كل منها بين ١٠٠ ألف
و ٢٠٠ ألف وهي ذمار فقط، مدن تتراوح بين ٥٠ ألف
و ١٠٠ ألف وهي عواصم محافظات عمران وحجه
ومدن تتراوح بين ٢٥ ألف و ٥٠ ألف نسمة، وهي
لحج وأبين والبيضاء وصعده و الجوف وشبوه ومدن
أحجامها تقل عن ٢٥ ألف نسمة وهي الضالع
ومأرب والمحويت والمهرة بالإضافة إلى عاصمة محافظة
ريمة التي يصل حجم سكانها فقط ٣,٨ ألف - انظر
الجدول (٢).

و ٩,٤٪ و ٩٧,٠ و ١٤,١ و ١٣,٤٪ من جملة
سكانها على التوالي، انظر الجدول رقم (١).

جدول (١) درجات التحضر في محافظات الجمهورية عام ٢٠٠٤ م.

المحافظة	درجة التحضر٪	المحافظة	درجة التحضر٪
عدن	١٠٠	الضالع	١٣,٣
أمانة العاصمة	٩٨	حجه	٩,٤
حضر موت	٤٦,٣	المحويت	٧,٣
المهرة	٤٢	عمران	١٧
الحديدة	٣٥,٣	صعده	١٥,٤
أبين	٢٥,٧	لحج	٨,٧
تعز	٢٢,٤	اب	١٧,٦
البيضاء	١٨,٧	مأرب	١٣,٤
شبوه	١٥,٨	صنعاء	٢,٨
ذمار	١٤	ريمة	٠,٩
الجوف	١٣,١		

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء ٢٠٠٥، ص ٢٦.

وينطبق هذا على كل من محافظات أبين ولحج
والضالع المحيطة بمدينة عدن بسبب عامل
الاستقطاب، كما ترتفع نسبيا درجات التحضر في كل
من محافظة حضر موت و المهرة والحديدة حيث تمثل
٤٦,٣٪، ٤٢٪، ٣٥,٣٪ من جملة سكانها على
التوالي، وذلك لوجود عدد من المدن الثانوية في هذه
المحافظات، أما باقي المحافظات وهي تعز و اب
وعمران وشبوه وصعده والبيضاء فتتراوح درجات
التحضر فيها بين ١٥٪ - ٢٩٪ وهي نسبة قريبة من
المتوسط العام لدرجة التحضر في اليمن.

جدول (٢) أحجام مدن عواصم المحافظات اليمنية

مدينة مليونية	حجم ٦٠٠ ألف نسمة	حجم ٣٠٠-٥٠٠ ألف	١٠٠-٢٠٠ ألف	٥٠-١٠٠ ألف نسمة	٢٥-٥٠ ألف نسمة	اقل من ٢٥ ألف نسمة
صنعاء	عدن	تعز	ذمار	عمران	لحج	الضالع
		الحديدة		حجة	أبين	مأرب
		المكلا			البيضاء	المهره
		اب			صعده	المحويت
					الجوف	ريمه
					شبهه	

المصدر: الباحث بالاعتماد على تعداد ٢٠٠٤، كتاب الإحصاء، ص ٢٥

المفتوحة والواقعة بين السلاسل الجبلية في هذا الإقليم " صنعاء، تعز، ذمار، اب، وصعده... الخ " أو في السهول المحاذية للسواحل " عدن- المكلا- الحديدة... الخ " - انظر الخريطة (٢). (ناشر، خليل، ٢٠٠٦).

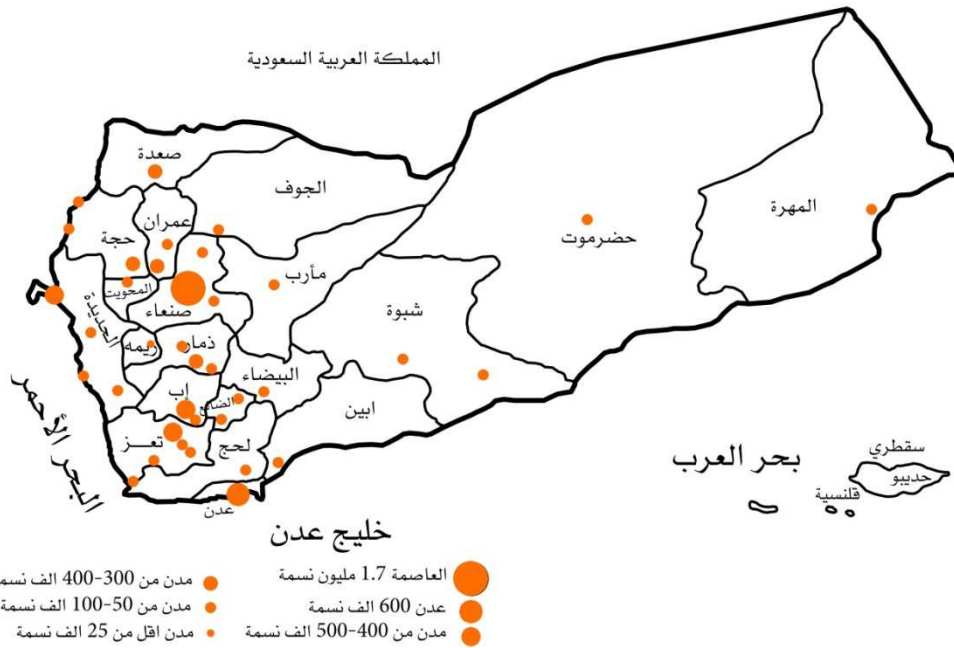
٥ - وضع المدن الثانوية في التركيب الحضري المكاني في اليمن

لا يمكن معرفة وضع المدن الثانوية داخل التركيب الحضري المكاني إلا من خلال دراسة التكوين الحجمي لهذه المدن وتوزيعاتها ومناطق تركيزها وانتشارها في الشبكة الإقليمية ومعرفة وظائفها والأدوار التي تؤديها وكذا معرفة أشكالها وأنهاطها المختلفة كالتالي:

كما أن هناك ٣٣٢ مدينة وتجمع (غير عواصم المحافظات)، صنفت رسمياً كتجمعات حضرية بغض النظر عن معيار الحجم أو الوظيفة الحضرية بل بحكم دورها الإداري كمراكز للمديريات ومساويا لعدد مديريات الدولة.

يتضح من ذلك إن نمط الاستقطاب الحضري بالدولة يتسم بالتحيز Bias لصالح مدينه واحده هي أمانة العاصمة، إلا أن انتشار المدن ذات الأحجام المختلفة على الحيز العمراني للدولة يؤكد وجود فرص لاختيار هذه المدن كمراكز نمو، واستهدافها من خلال الاستثمارات المختلفة، لغرض تحقيق أهداف التنمية العمرانية. (ناشر، خليل، ٢٠٠١)

أما بالنسبة للمراكز الحضرية يعيش ما يزيد عن خمسة ملايين نسمة في المراكز الحضرية الرئيسية بما فيها عاصمة البلاد والعاصمة الاقتصادية والتجارية عدن، وتنتشر أغلبية هذه المراكز الحضرية على امتداد المناطق



الخريطة (٢) نمط الاستيطان الحضري المكاني في اليمن

المصدر: الباحث بالاعتماد على تعداد ٢٠٠٤، كتاب الإحصاء، ص ٢٥

١-٥ أشكال الاستيطان المكاني للمدن الثانوية

يمكن تصنيف أشكال الاستيطان المكاني للمدن الثانوية في اليمن إلى ثلاثة أنواع رئيسة كالتالي:

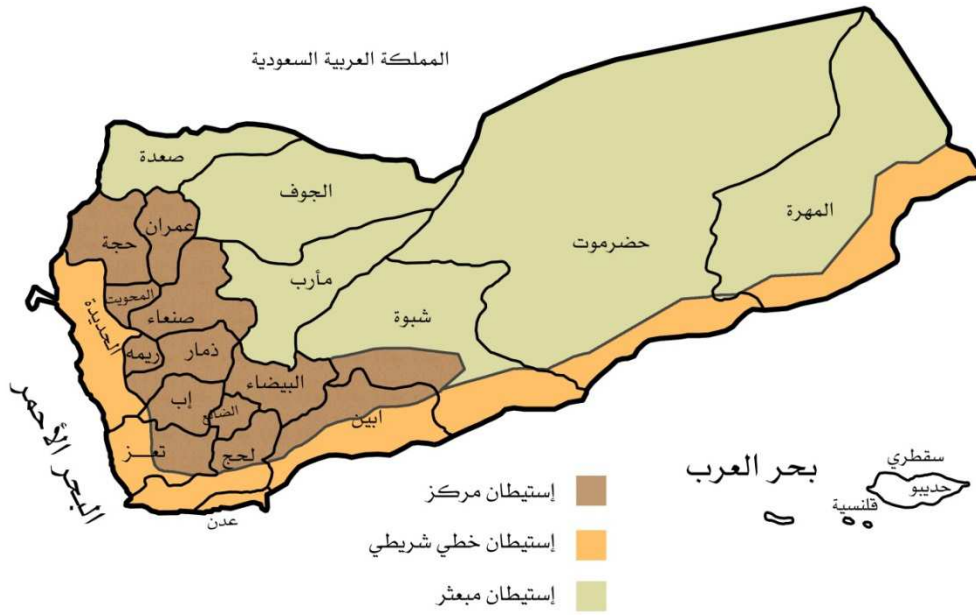
١- الاستيطان المركز: حيث تتركز فيه كثافة الاستيطان الحضري للمدن الثانوية في مساحة صغيرة من الأرض كما هو الحال في إقليم المرتفعات الجبلية الذي يشغل أكثر من ثلاثة أرباع السكان في اليمن أي حوالي ٧٨٪ من إجمالي عدد السكان وتتركز المدن الثانوية ذات الطابع الزراعي الغالب على السكان وتتركز هذه المدن في محافظات صنعاء وعمران وصعدة وحجة والمحويت وذمار ومأرب وشبو والجوف والبيضاء.

٢- الاستيطان الخطي الشريطي: الذي تمتد فيه وتنتشر المدن الثانوية على طول الطرق الرئيسية والأودية الواقعة على طول ساحل البحر الأحمر وبحر العرب تتوزع المدن في تهامة في المناطق الجبلية الوسطى في خطوط مصاحبة للمحاور الكبيرة للطرق، فمن حرض إلى حيس في تهامة تنتشر في شكل نقاط على الطريق الداخلي، ولا تترك على الساحل سوى مركزين حضريين (غير الحديدية بالطبع) هما التحيتا والمخا كما ان جوهر النشاط يتركز حول هذا العمود الفقري البري، وبالمثل يوجد على محور الطريق بين صنعاء وتعز حيث يشكل حبلًا سريًا يربط المدينتين الرمزيين

ومنخفضة الكثافة كما هو الحال في الهضبة الشرقية ومنطقة حضرموت، وهي مدن ثانوية قليلة العدد، ومدن داخلية تقع في وادي حضرموت مثل مدينة سيئون العاصمة ومدينة شبام حضرموت - انظر الخريطة رقم (٣).

التي تمثلان أيضا مركزين رئيسيين للنشاط في اليمن، وخمسة مراكز حضرية ذات أحجام مختلفة وهي معبر وذمار ويريم وكتاب والقاعدة تشكل مراكز اتصال الحركة لحركة السكان ونقل السلع.

٣- الاستيطان المبعثر: الذي يتميز بوجود مجموعة من المدن الثانوية بشكل متباعد و قليلة العدد



الخريطة (٣) اشكال الاستيطان المكاني للمدن الثانوية في اليمن.

المصدر- إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التعداد ٢٠٠٤.

فيعود ذلك لمجموعة أسباب أهمها وجود تجمعات تعتمد على حرفة الصيد وانتشار الموانئ ووجود جبهة مائية للتصدير، أما التبعثر فيعود إلى قلة الموارد الاقتصادية ونقص المياه رغم وجود إمكانيات هائلة في هذه الأرض لم تكتشف إلا حديثا وهو الاستخراج النفطي.

إن التباين السكاني المكاني تؤثر فيه عادة مظاهر السطح والعوامل المناخية المختلفة (شجاع الدين، احمد، ٢٠٠٣) ولذا نلاحظ التركيز المكاني اثر فيه في الأساس المناخ بالإضافة إلى عامل أهم وهو توفر المياه وخصوبة الأرض الزراعية الواقعة في منطقة المرتفعات خاصة القيعان فيها، أما التركيز على الشريط الساحلي

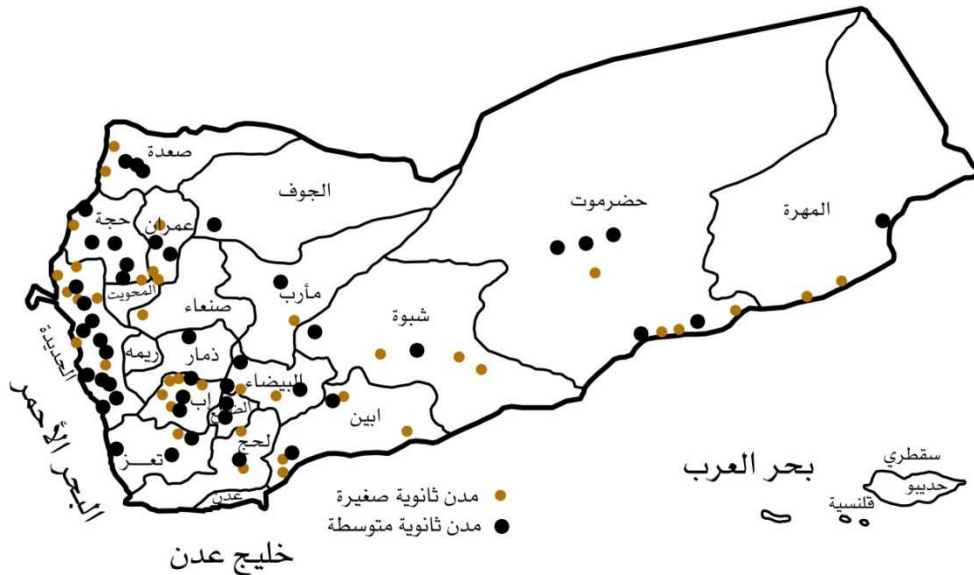
٥-٢ أحجام المدن الثانوية

لا يوجد في اليمن سوى ٦,٧٥٦,٦٣٧,٥ نسمة في الحضر من بين مجموع السكان. الذي بلغ ١٨١,٦٨٥,١٩ نسمة (في الإحصاء السكاني ٢٠٠٤ - آخر إحصاء وطني) ويشكل سكان الحضر ٦,٢٨٪م (التعداد العام، ٢٠٠٤) من سكان البلاد وهو من اقل المعدلات في شبه الجزيرة العربية إذا استثنينا (عمان). وهكذا تتسم اليمن بطابع ريفي قوي. (غيث، محمد، ١٩٨٢)

كما يضم النسق الحضري اليمني ٨٩ مدينة يتمركز حوالي ٤٢٪ من سكانه في مدينة صنعاء في حين يتوزع سكان باقي المراكز الحضرية بنسبة حوالي ٣٠٪ على ٨

مدن رئيسية (يتراوح سكانها من ١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة) ونسبة حوالي ٢٨٪ على ٨١ مدينة ثانوية متوسطة وصغيرة (يتراوح سكانها من ٥-٥٠ ألف نسمة، انظر الخريطة رقم (٤)).

لقد قفز عدد المدن الثانوية في اليمن من ٥٨ مدينة في عام ١٩٩٤ إلى ٨١ مدينة في عام ٢٠٠٤، مما يعني أن عدد المدن الثانوية تزايد بشكل كبير خلال ١٠ سنوات وبنسبة حوالي ٧٢٪. وقد شهدت جميع المحافظات زيادة كبيرة في أعداد مدنها خلال الفترة ذاتها، وذلك بسبب نمو القرى التي أصبحت - فيما بعد - في عداد المدن نتيجة بلوغ عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة أو أكثر.



الخريطة رقم (٤) المدن الثانوية في اليمن أحجامها ومواقعها

المصدر: الباحث بالاعتماد على تعداد عام ٢٠٠٤ كتاب الإحصاء، ص ٢٨

التحضر العام رغم إن أحجامها ومواقعها وأنشطتها لا تحقق ذلك.

كما ظهرت المدن الثانوية التي تعتمد في نموها على عوامل مختلفة مثل الموقع على تقاطع الطرقات (مثل معبر وغيرها) أو الحركة التجارية والأسواق الدورية (مثل القاعدة والزاهدة وغيرها) أو الاستثمار الصناعي - الإنتاجي العام والخاص (مثل عمران وباجل وغيرها) أو الأهمية الإدارية مثل صعده وحجة أو الكثافة السكانية العالية و الحركة البشرية مثل (التربة وغيرها) أو العمق الزراعي الريفي (مثل رداق وغيرها) أو الأهمية الإستراتيجية العسكرية (مثل حريب وغيرها) أو الصناعات الحرفية (مثل عبس وحيس وغيرها) أو الأهمية الأمنية التاريخية (مثل الطويلة وثلا وزبيد وشبام وغيرها).

أدى التوسع في شبكة الطرق في الدولة إلى تنمية المدن القائمة وظهور مدن جديدة وكذا انتشار المدن الثانوية الصغيرة ومدن الأسواق ابتداء من منتصف الثمانينيات وبالتالي ساعد ذلك على زيادة نسبة سكان الحضر.

وحيث أن العلاقة جدلية وطرديّة بين طرق النقل وسكان الحضر من خلال تزايد سكان المدن وتمدها من جانب وزيادة عدد المستقرات الحضرية من جانب آخر، ونتيجة لهذا العامل فقد بلغ عدد هذه المستقرات ٢٣٦ مدينة ومركز حضري (المركز اصغر من المدينة وله أهمية إدارية) عام ١٩٩٤ ثم زاد العدد إلى ٣٣٠ عام ٢٠٠٤. (العديني، مارش، ٢٠٠٢).

ويمكن تصنيف المدن الثانوية في الهرم المكاني الحضري في اليمن كالتالي:

- ثلاث مدن تمثل عواصم محلية صغيرة (مدن متوسطة كبرى)، سكانها بين ٥٠,٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠ نسمة .

- عشر مدن يمكن وصفها بأنها (مدن متوسطة) يبلغ سكانها بين ٢٥,٠٠٠ و ٥٠,٠٠٠ نسمة

- ست عشرة مدينة (مدن متوسطة صغرى) في قاعدة البناء الهرمي للمدن يبلغ سكانها بين ١٠,٠٠٠ و ٢٥,٠٠٠ نسمة .

- اثنان وخمسون مدينة (مدن ثانوية صغيرة) واقعة بين ٥٠٠٠ و ١٠,٠٠٠ نسمة

٥-٤ وظائف المدن الثانوية الحالية

تختلف وظيفة المدينة الثانوية والدور الذي تؤديه في الغالب تبعاً لموقعها الجغرافي ووضعها في الشبكة الإقليمية فمثلاً عواصم المحافظات الحالية إنما تم اختيارها بحكم موقعها وسط المحافظة بغض النظر عن امتلاكها لمقومات نجاح ولذلك فهي غالباً ما تظهر صغيرة الحجم وبطيئة النمو مثل ريمة والمحويت والبيضاء والضالع ومأرب والجوف وعتق وحجة وغيرها من عواصم المحافظات الداخلية .

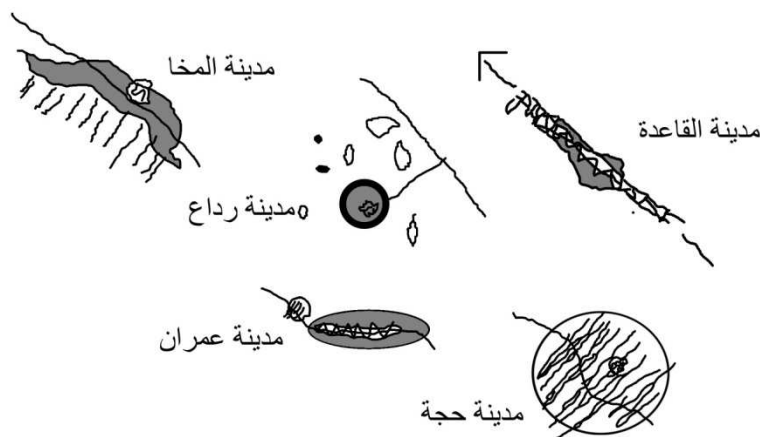
كما إن بعض مراكز المديرية تصنف كمدن ثانوية من حيث الحجم وبالوظيفة التي تؤديها لسكان المديرية والبعض الآخر وهو الغالب تخطط الجهات الرسمية حالياً باعتبارها كمدن ثانوية وذلك لرفع معدل نسبة

ف نجد إن المدن الثانوية الواقعة على الخطوط الإقليمية بين المدن الرئيسية ظهرت بشكل شريطي طويل وممتد وتعتمد في نموها على محورها التجاري وهي المدن الواقعة على خطوط الحركة بين المدن الكبرى مثل مدينة القاعدة ويريم ومعبر والزاهدة والنمط الثاني هو نمط المدن الداخلية والواقعة في القيعان وتحيط بها التجمعات الريفية الكثيفة وتعتمد في نموها على السوق وعلى التبادل التجاري مع ريفها المحيط مثل مدينة رداع ومارب والجوف بالإضافة إلى مدن الموانئ والواقعة على البحر مثل مدن المخا والشحر والغیضة والمدن المتعددة الوظائف مثل عواصم المحافظات مثل مدينة حجة وصعدة، أو المدن التي قامت على وجود مصانع في أطرافها، مثل مدن عمران وياجـل والبرح. وتتميز هذه المدن باتساع نطاقها العمراني مما يؤهلها أن تصبح مدن ثانوية متوسطة - الشكل (١).

كما تتوزع المدن في اليمن في خطوط مصاحبة للمحاور الكبيرة للطرق، فمن حرص إلى حيس في تهامة تنتشر في شكل نقاط على الطريق الداخلي، ولا تترك على الساحل سوى مركزين حضريين (غير الحديدية بالطبع) هما التحيتا والمخا كما إن جوهر النشاط يتركز حول هذا العمود الفقري البري وبالمثل يوجد على محور الطريق بين صنعاء وتعز حيث يشكل حبلا سريرا يربط المدينتين الرمزين التين تملان أيضا مركزين رئيسيين للنشاط في اليمن، بالإضافة إلى خمسة مراكز حضرية ذات أحجام مختلفة تشكل مراكز اتصال الحركة لتنقل السكان ونقل السلع. ونستطيع أيضا ملاحظة وجود ممر من النوع ذاته على الطريق بين صنعاء والحديدة.

٥-٥ أشكال وأنماط المدن الثانوية القائمة

تشكلت أنماط المدن الثانوية في اليمن تبعا لأحجامها وتركيباتها الداخلية المورفولوجية ومواقعها



شكل (١) أشكال وأنماط المدن الثانوية في اليمن

- المصدر: الباحث

ولذلك ظهر التشتت العمراني المكاني واضحاً في جميع مناطق البلاد.

حيث أن ضيق الأرض الزراعية وصغر الحيازة ونظام الملكية الزراعية الخاصة، ساهما في التبشر العمراني. (أبو عيانة، فتحي، ١٩٩٩) حيث بلغت أعداد التجمعات على سطح الإقليم اليمني إلى حوالي ١٠٦ ألف تجمع سكاني ما بين مدينة وقرية ومحلة، وبأحجام مختلفة، حسب إحصاء ٢٠٠٤.

ولذا فإن التشتت نجده أكبر في المحافظات ذات الطبيعة الجبلية خاصة في المرتفعات الجنوبية والوسطى والشالية وبشكل أساسي انظر الخريطة رقم (٥). وقد أدى تشتت المدن الثانوية وكذا القرى والتجمعات السكانية بسبب التضاريس الجبلية الوعرة إلى صعوبة وصول الخدمات الأساسية للسكان وارتفاع تكلفتها، كما ساهمت هذه الطبيعة في عزلة السكان لسنوات طويلة مضت، حيث ظهر من خلال المعلومات والمؤشرات الإحصائية إن ٧٠٪ من سكان الريف يعيشون في تجمعات صغيرة يقل عدد السكان فيها عن ٥٠٠ نسمة. (المستجدات الاقتصادية، ٢٠٠٦)

إن أكبر مشكلة تواجه التنمية الحضرية المكانية في اليمن، هو التشتت المكاني للتجمعات، حيث إن اليمن في الأصل بلاد جبلية، تمزق الأودية والأخاديد كل جزء من أجزائها، وتحولها إلى كتل جبلية تفصل بعضها عن بعض، وحيث تتعدد الشعاب ويعظم عمق الأودية ويشد انحدار جوانبها تكثر الجيوب وينعزل بعضها عن بعض ويصعب الاتصال بينها، من أجل

٦- إشكاليات الوضع الحضري في اليمن

ودور المدن الثانوية

هناك مجموعة من الإشكاليات الناتجة عن الاختلال الحضري القائم وبالتالي اثر ذلك على دور المدن الثانوية في التنمية الحضرية المكانية وسنركز هنا على أهم هذه الإشكاليات للخروج بمجموعة من الاستنتاجات وأهم هذه الإشكاليات هي:

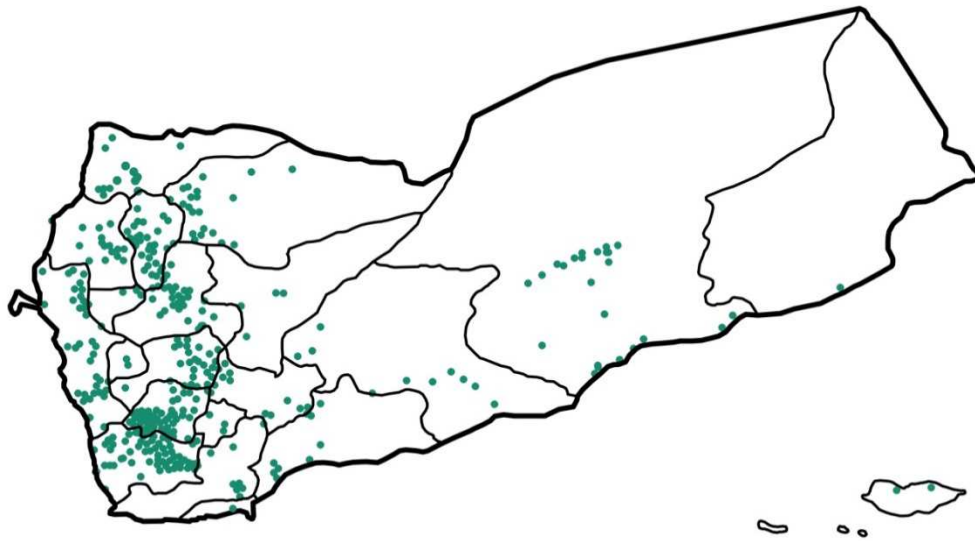
٦-١ إشكالية التشتت الحضري المكاني

في الأساس يعتبر المجتمع اليمني مجتمع زراعي، أي تعتبر الزراعة هي المصدر الرئيسي للدخل، ولذا فإن سكان الريف يمثل ٧١,٥٪ من إجمالي سكان البلاد لعام ٢٠٠٤م، كما تستقطب الزراعة ٧٥٪ من قوى العمل. ورغم إن مساحة اليمن واسعة حيث تقدر ب (٢٥٥٥ كم^٢) إلا أن اغلب أراضيها جبلية وصحراوية وشبه جافة، مما جعل مساحة الأرض الزراعية محدودة. (المجلس الوطني، ١٩٩٦م)

وبذلك لا تتعدى نسبة الأرض الصالحة للزراعة ٣٪ فقط من إجمالي مساحة البلاد، موزعة على ١٠٥, ١٠٨, ١ حيازة وملكية زراعية يزرع منها فقط ٢ و١ مليون هكتار فقط. (الإحصاء الزراعي، ٢٠٠٤) واغلب هذه الأراضي الزراعية تنتشر في المناطق الجبلية والمرتفعات، بالإضافة إلى الوديان، ولذلك ظهرت التجمعات والمدن في وسط هذه الأراضي، أو قريبة منها، أو في حدودها، وتتحكم مواقع هذه الأرض وحيازتها، بإحجام هذه التجمعات ومواضعها،

وحيث إن الصناعة هي أساس التكتل الحجمي والتراكم الكمي، إلا أن هذه الوظيفة لم تظهر في اليمن إلى الآن، ولذلك ظلت المدن في اليمن قزمية ومعدلات نموها بطي جدا، ومستوى النمو الحضري العام متدني للغاية.

هذا ظهر كل مركز من مراكز الاستقرار المكاني في عزلة عن غيرها، وكذا رغبة الأهالي السكن بالقرب من الأراضي التي يزرعونها الأمر الذي أدى إلى صغر هذه المراكز وتعددتها. (متولي، محمد، ١٩٨٨)



الخريطة رقم (٥) التوزيع المكاني للتجمعات (الحضرية والريفية) في اليمن

المصدر: الباحث بالاعتماد على تعداد عام ٢٠٠٤ كتاب الإحصاء، ص ٣٥

الإنتاجي والسلعي. (Konzman, 1978)

كما إن التوزيع السكاني يتصف بالتباين، فان درجة التحضر بين المحافظات اشد تباينا، حيث يتركز سكان الحضر في محافظات محدودة، بينما تسود الحياة الريفية في باقي المحافظات. كما إن المدن الثانوية لا تتوزع بشكل متعادل على صفحة إقليم الدولة فنجدها تتركز في مناطق محدودة وبإحجام متفاوتة. انظر الجدول رقم (٣)

٦-٢ إشكالية انعدام التوازن السكاني والمكاني

أدى انعدام التوازن السكاني في اليمن إلى وجود نظام مكاني غير متطور، لذلك فأن المراكز التي تقدم الخدمات غير موزعة بشكل يخدم سكان التجمعات الحضرية الصغيرة والريفية القريبة من المدن بدلا من تقديم خدماتها إلى شريحة صغيرة من المجتمع المتمركز في المدن الكبيرة، فالتوزيع المكاني الفعال لمثل هذه المراكز يساعد على خلق نظام متكامل للإنتاج والتبادل

الجدول رقم (٣) العلاقة بين توزيع السكان والمساحة

عاصمة المحافظة	عدد السكان	نسبة السكان	الرتبة حسب السكان	المساحة كم ^٢	نسبة المساحة	الرتبة حسب المساحة	الفرق بين رتب السكان والمساحة	مربع الفرق بين الرتب	نسبة الكثافة/ كم ^٢
اب	٢١٣٧٥٤٦	١٠,٨	٣	٥٥٥٢	١,٢١	١٦	١٣-	١٦٩	٣٨٥
ابين	٤٣٨٦٥٦	٢,٢	١٨	١٦٩٤٣	٣,٦٩	٦	١٢	١٤٤	٢٥,٩
امانة العاصمة	١٧٤٧٦٢٧	٨,٩	٤	١٠٦٤	٠,٢٣	٢٠	١٦-	٢٥٦	١٦٤٣
البيضاء	٥٧١٧٧٨	٢,٩	١٣	٩٣١٤	٢,٠٣	١٢	١	١	٦١,٤
تعز	٢٤٠٢٥٦٩	١٢,٢	١	١٠٠٠٨	٢,١٨	١١	١٠-	١٠٠	٢٤٠
الجوف	٤٥١٤٢٦	٢,٣	١٧	٣٩٤٩٥	٨,٦٠	٤	١٣	١٦	١١,٤
حجة	١٤٨٠٨٩٧	٧,٥	٥	٨٢٢٨	١,٧٩	١٣	٨-	٦٤	١٨٠
الحديدة	٢١٦١٣٧٩	١١	٢	١٣٥٢٧	٢,٩٤	٧	٥-	٢٥	١٥٩,٨
حضر موت	١٠٢٩٤٢٦	٥,٢	٧	١٦٧٣٧٨	٣٦,٤٤	١	٦	٣٦	٦,٢
ذمار	١٣٣٩٢٢٩	٦,٨	٦	٧٥٨٦	١,٦٥	١٥	٩-	٨١	١٧٦,٥
شبه	٤٦٦٨٨٩	٢,٣	١٦	٤٢٥٨٤	٩,٢٧	٣	١٣	١٦٩	١٠,٩٦
صعدة	٦٩٣٢١٧	٣,٥	١١	١١٣٧٥	٢,٤٨	١٠	١	١	٦٠,٩٤
صنعاء	٩١٨٣٧٩	٤,٦٦	٨	١١٨٧٧	٢,٥٩	٩	١-	١	٧٧,٣٢
عدن	٥٩٠٤١٣	٣	١٢	٧٥٠	٠,١٦	٢١	٩-	٨١	٧٨٧,٢
لحج	٧٢٧٢٠٣	٣,٧	١٠	١٢٦٤٨	٢,٧٥	٨	٢	٤	٥٧,٥
مأرب	٢٤١٦٩٠	١,٢	٢٠	١٧٤٠٥	٣,٧٩	٥	١٥	٢٢٥	١٣,٩
المحويت	٤٩٥٨٦٥	٢,٥	١٤	٢٣٢٨	٠,٥١	١٨	٤-	١٦	٢١٣
المهرة	٨٩٠٩٣	٠,٥	٢١	٦٧٢٩٧	١٤,٦٥	٢	١٩-	٣٦١	١,٣
عمران	٨٧٢٧٨٩	٤,٤	٩	٧٩٧١	١,٧٤	١٤	٥-	٢٥	١٠٩,٥
الضالع	٤٧٠٤٦٠	٢,٤	١٥	٤٠٩٩	٠,٨٩	١٧	٢-	٤	١١٤,٨
ريمه	٣٩٥٠٧٦	٢	١٩	١٩١٥	٠,٤٢	١٩	٠	٠	٢٠٦,٣
الإجمالي	١٩٧٢١٦٤٣	٪١٠٠		٤٥٩٣٤٤	٪١٠٠			١٩٣٢	

المصدر: ١- كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٤، ص ١١.

٢- المركز الوطني للمعلومات

الوسطى والغربية (تعز والحديدة واب وامانة العاصمة وحجة) إذ تمثل ١٢,٢٪ و ١١٪ و ١٠,٨٪ و ٧,٥٪ من جملة سكان الجمهورية على التوالي، وتمثل ما نسبته ٥٠,٤٪ من جملة سكان البلاد، في حين لا تمثل

يتضح من الجدول السابق، التباين الواضح في التوزيع السكاني بين المحافظات، من حيث المساحة والحجم والكثافة، حيث يتركز السكان في المحافظات

المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية مثل (محافظات اب وتغز وصنعاء وعمران) إلى ٤٧, ٢٪ و ٣٩, ٢٪ و ١٧, ٢٪ و ٨٢, ١٪ على التوالي.

***** وذلك من خلال تطبيق معامل سبيرمان بالصيغة الآتية:

$$z = \frac{r - 1}{n - 2} \text{ حيث إن } r = \text{الفرق بين رتب القيم المتقابلة}$$

$$n = \text{عدد القيم}$$

٦-٣ إشكالية اختلال النظام العمراني المكاني

إن النمو الحضري لم يأخذ طريقه بصورة متوازنة، مما أدى إلى تركيز سكان الحضر في مدن قليلة العدد، وظهور ظاهرة المدينة الكبيرة المهيمنة، التي هي في الغالب العاصمة السياسية صنعاء والعاصمة عدن، وقد أضر هذا الوضع بتوازن الشبكة الحضرية، وخلق صعوبات جمة أمام عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في الدولة. كما ظهر التدرج الحضري (Urban Hierarchy) في اليمن أكثر تباينا حيث تظهر قزمية المدن اليمنية مقابل مدينة صنعاء - انظر الخريطة رقم (٤).

كما ظهر اللاتوازن المكاني في توزيع المشاريع التنموية والخدمية بين الريف والحضر من جانب وبين مدينة صنعاء وباقي المدن اليمنية من جانب آخر، ولا شك إن هذه الصفة تتسم بها المجتمعات التي لم تصل إلى النضج الحضري. (Rabenau, ١٩٨٠)

مساحتها سوى ٣٦, ٨٪ فقط من مساحة اليمن، أما المحافظات الساحلية والصحراوية (محافظة حضرموت والمهرة وابين وشبوه والجوف ومارب) التي تتصف بالتشتت السكاني حيث تمثل نسب ٢, ٥٪ و ٣, ٢٪ و ١, ٥٪ و ٥, ٠٪ من سكان الجمهورية اليمنية لكل منها على التوالي، كما لا تمثل مجتمعة سوى ٨, ١٣٪ من جملة سكان البلاد، في حين تمثل مساحتها نسبة ١, ٧٦٪ من جملة سكان اليمن، وهو ما يستدعي إعادة النظر في توزيع السكان على رقعة الدولة بشكل عادل.

ومن خلال تطبيق معامل الارتباط بين الرتب لسبيرمان ***** Spearman Coefficient of Rank Correlation (المغربي، ٢٠٠١) للكشف عن مدى علاقة الربط بين السكان والمساحة في محافظات الجمهورية، طهرت علاقة ارتباط عكسية بين السكان والمساحة قدره (- ٢٧, ٠) والتفسير الجغرافي لهذه العلاقة هو سعة مساحة المحافظات الشرقية (حضرموت والمهرة والجوف وشبوه) وقلة عدد ونسبة سكانها نظرا للبيئة الصحراوية التي تسود هذه المحافظات.

حول هذا التوزيع غير المتساوي أصبحت بعض المحافظات طاردة وأخرى جاذبة للسكان. فبينما يرتفع معدل النمو السكاني عن المتوسط العام للجمهورية في المحافظات التي تنخفض فيها الكثافة السكانية والتي تعاني من التبعثر السكاني مثل (محافظة المهرة) حيث تنخفض الكثافة السكانية إلى أدنى مستوياتها ٣, ١ نسمة/ كم^٢، ويرتفع معدل النمو السكاني فيها إلى ٥١, ٤٪ سنويا، كما ينخفض معدل النمو السكاني في

تركز شديد للمدن وتقاربها بشكل واضح كما هو الحال في المحافظات الغربية والشالية، والتي تظهر مدنها بإحجام متقاربة جدا ولا يظهر أي تدرج هرمي مدروس لهذه المدن.

٧- تحليل الوضع الراهن للمدن الثانوية وتأثيرها على التنمية المكانية

يمكننا تشخيص وضع المدن الثانوية ودورها في التنمية المكانية من خلال تحليل وضعها وكذلك تحليل وضع النظام المكاني الحضري الراهن كالتالي:

٧-١ تحليل الوضع الراهن للمدن الثانوية في اليمن الغرض من هذا التحليل هو تتبع تطور المدن الثانوية الهامة، وقد روعي فيها التنوع من حيث اختلاف مواقعها وأحجامها ووظائفها وعلاقتها بالموقع ومقوماته، للخروج بمجموعة من الاستنتاجات، حيث وجد إن هذه المدن المختارة تغطي جميع المناطق والمحافظات وتنوع مواقعها في الشبكة الإقليمية وفي النظام العمراني المكاني.

وقد تم اختيار هذه المدن التي بلغ عددها حوالي ٢٥ مدينة باعتبار حجمها السكاني التي يزيد عن ١٠,٠٠٠ نسمة، واعتبار هذه المدن مدن ثانوية متوسطة، حيث تأتي عمران عاصمة محافظة عمران في أعلى المرتبة وفي أسفلها مدينة المحويت عاصمة محافظة المحويت واعتبار هذه المدن مؤشر لقياس وضع بقية المدن الثانوية الأخرى كالتالي:

يلاحظ إن التنمية الحضرية في اليمن تتسم بإستراتيجية الانتشار الواسع، فنجد المدن الثانوية منتشرة وبأعداد كبيرة، بغض النظر فيما لو كان هذا الانتشار بشكل عادل أو غير عادل، وهذا الاتجاه يؤدي إلى تكرار الاستثمارات الضخمة في الهياكل والمرافق الخدمية في ظل موارد محدودة للدولة. (السقاف، ١٩٨٧)

حيث يتضح التباين بين المحافظات فمثلا تضم أمانة العاصمة وحدها ٣, ٣٠٪ من جملة الحضر الكلي والحديدة ١٣, ٥٪ وعدن ١٠, ٥٪ وتعز ٩, ٥٪ وحضرموت ٨, ٤٪ و اب ٦, ٦٪ أي ان هذه المحافظات تمثل أربعة أخماس سكان الحضر الكلي، في حين لا تمثل ١١ محافظة إلا ما نسبته ٩, ٨٪ من إجمالي سكان الحضر وهي محافظات ريمه وصنعاء ومأرب والمحويت والمهره والجوف والضالع ولحج وشبوه والبيضاء وصعده مما يدل على التباين الحضري الواضح وما يتبعه من تباين اجتماعي واقتصادي.

نلاحظ من الخريطة ان النظام العمراني في اليمن مختل، سواء كان على مستوى البلاد بشكل عام أو على مستوى المحافظات، فنجد تركيز المدن في مناطق المرتفعات الشالية والغربية وتناثرها وتبعثرها في المناطق الساحلية والصحراوية الشرقية للبلاد.

كما يلاحظ اختلال الشبكة الإقليمية للتجمعات، حيث يلاحظ التدرج الهرمي للمدن غير منتظم ولا تسيطر المدن الكبيرة على المدن المتوسطة ولا على المدن الثانوية ولا تعمل كمنظومة متكاملة. كما أيضا يلاحظ

جدول (٤) تحليل الوضع الراهن للمدن الثانوية في اليمن

اسم المدينة الثانوية	اسم المحافظة	حجم المدينة ٢٠٠٤	معدل النمو السنوي %**	مقومات الموقع واهم الأنشطة الحضرية في هذه المدن وتقييمها					على طريق إقليمي	
				أنشطة حضرية	مركز إداري	عاصمة محافظة	ظهري زراعي	في نطاق تجمعات ريفية كثيفة		قرية من مدينة كبرى
عمران	عمران	70.801	10	×	-	×	×	-	-	-
الشحر	حضر موت	68.313	6.5	-	×	-	-	-	×	×
زبيد	الحديدة	50.781	2.4	-	×	-	×	×	-	×
حجة	حجة	50.568	3.3	×	-	×	×	×	×	-
باجل	الحديدة	46.005	6.8	×	×	-	×	×	×	-
رداع	البيضاء	44.755	6.2	×	×	-	×	×	×	-
ب الفقيه	الحديدة	41.652	5.5	-	×	-	×	×	-	-
يريم	اب	34.805	7.2	×	×	-	×	×	×	-
البيضاء	البيضاء	33.175	4.1	×	-	×	-	×	×	-
الجوف	الجوف	31.497	4.3	×	-	×	×	×	×	-
الحوطة	لحج	26.728	2.9	×	×	-	×	×	×	-
عبس	حجة	25.763	5.6	×	×	-	×	×	×	-
حرض	حجة	22.093	9.6	×	×	-	×	×	×	-
عتق	شبهه	19.681	6.5	-	×	-	×	×	-	-
مارب	مارب	16.794	11.9	×	×	-	×	×	×	-
ثلا	عمران	16.262	4.1	-	×	-	×	-	-	-
القاعدة	اب	16.250	8.8	×	×	-	×	×	×	-
الزيدية	الحديدة	16.246	4.2	×	×	-	×	-	×	-
خمر	عمران	15.333	4.7	-	×	-	×	-	-	-
حيس	الحديدة	15.016	3.6	×	×	-	-	-	×	-
الضحى	الحديدة	14.760	3.3	×	×	-	×	-	×	-
الراهدة	تعز	14.666	7.3	×	×	-	×	×	×	-
المخا	تعز	14.562	2.4	×	×	-	×	×	×	×
الغيضة	المهرة	10.948	5.5	×	-	×	-	×	×	-
المحويت	المحويت	10.593	3.5	×	×	×	-	×	×	-

× مقومات قائمة - مقومات غائبة وغير موجودة

** معدل النمو السنوي: كتاب الإحصاء بمقارنة تعددين ١٩٩٤، ٢٠٠٤

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاء ٢٠٠٤

داخلها في اتجاه حدودها الخارجية وتحولت المسارات القديمة إلى أسواق داخلية تخدم الريف. كما ظهرت أيضا المدن القريبة من المدن الرئيسية أكثر حجما وازدهارا مثل القاعدة القريبة من تعز وباجل القريبة من الحديدة، والشحر لقرها من المكلا بالإضافة لدورها كميناء بحري.

٧-٢ تحليل وضع النظام المكاني الحضري الراهن

إن الهدف من هذا التحليل هو تشخيص وضع النظام المكاني الحضري، من خلال تقسيم المدن الثانوية إلى أربع مراتب تبدأ من ٥٠٠٠ وتنتهي عند ١٠٠ ألف نسمة وتحديد أحجامها وأنواعها ومراتبها وتحديد موقع كل محافظة وموقعها وتحديد عدد مدن كل محافظة وأحجامها داخل المحافظة الواحدة وموقع عاصمة كل محافظة ودورها في التنمية المكانية وذلك لإبراز مظاهر الاختلال المكاني والمشكلة الحضرية في البلاد. انظر الجدول رقم (٥).

ولمعرفة وضع النظام المكاني في اليمن قام البحث بتقسيم البلاد إلى ٧ مجموعات، بحيث أن كل مجموعة تحتوي على المحافظات المتجانسة، خاصة المحافظات المتشابهة في الخصائص والموقع وكذا موقع عاصمة كل محافظة وحصر المدن الثانوية في كل منها وتحديد خصائصها، ثم تحليل النظام العمراني لغرض تشخيص المشكلة الحضرية المكانية، وذلك بغرض الوصول إلى مجموعة إضافية من النتائج. انظر الجدول رقم (٦).

من خلال الجدول السابق (٤) ظهر إن أكبر المدن الثانوية حجما هي المدن المتعددة الوظائف ودورها في الشبكة الإقليمية، مثل عمران وباجل والشحر، كما حجة وعمران والحوطة وعتق ومارب والمحويت كعواصم محافظات تتراوح أحجامها بين ٤٦,٠٠٠ و ١٠,٠٠٠ وهي أحجام صغيرة ومن الضالة بحيث لا تشكل أحجاما مثالية لتكون مراكز حضرية أساسية وكعواصم داخل الشبكة الإقليمية والنظام العمراني، وتتقارب معها أيضا في الحجم المدن الثانوية الواقعة في المناطق الأكثر كثافة سكانية أو المدن الواقعة في نطاقها تجمعات ريفية كثيفة وفي ظهير زراعي، ورغم إحجامها الكبيرة نسبيا إلا انه يغلب عليها الطابع الريفي أكثر من الحضري، أما المدن الأكثر ازدهارا، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع معدل النمو السنوي في الفترة من ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٤ فهي المدن الواقعة على الخطوط الإقليمية وعلى شرايين الحركة الرئيسية بين بعض المدن الكبرى الهامة، وتمتد هذه المدن شريطيا على طول هذه الشرايين، تكاد أن تكون الوظيفة الأساس هي التجارة فقط لخدمة المرور العابر، بالإضافة إلى علاقتها الثانوية بالإقليم الريفي المحيط بها وفي هذه المدن الواقعة على محور صنعاء - تعز وأهمها معبر - ذمار - يريم - القاعدة، وعلى محور الخط الإقليمي الحديدة عدن وأهمها - حرض - عبس - بيت الفقيه - الزيدية - حيس - الضحي - الراهدة.

وبعض هذه المدن بدء دورها الحضري والاقتصادي يتضاءل نتيجة لتغير مسار الحركة في

الجدول (٥) التصنيف العام للمحافظات والمدن الواقعة فيها

اسم المحافظة	موقع المحافظة	موقع عاصمة المحافظة	عدد وأنواع المدن الثانوية في المحافظة				أجمالي المدن/ المحافظة
			متوسطة كبيرة ١٠٠-٥٠ ألف	متوسطة ٢٥-٥٠ ألف	متوسطة صغيرة ١٠-٢٥	صغيرة ٥-١٠ ألف	
حضر موت	س	س	١	-----	١	٧	٩
المهره	س ص	س	-----	-----	١	٢	٣
شبه	س ج	د	-----	-----	١	٣	٤
الجوف	د ص	د ص	-----	١	١	-----	٢
مارب	د ص	د ص	-----	-----	١	١	٢
ابين	س ج	س	-----	١	---	١	٢
لحج	س ج	د	-----	١	-----	٤	٥
الحديده	س	س	١	٢	٣	٩	١٥
تعز	س ج	د	---	---	٢	٢	٤
صنعاء	د ج	د	---	---	---	١	١
صعده	د ج	د	---	١	---	٤	٤
حجه	س ج	د	---	١	١	٤	٦
ذمار	د ج	د		---	---	٣	٣
عمران	د ج	د	١		٢	٢	٥
البيضاء	د ج	د	---	٢	---	١	٣
اب	د ج	د	---	١	١	٤	٦
الضالع	د ج	د	---	---	١	٣	٤
المحويت	د ج	د	---	---	١	-----	١
ريمة	د ج	د	---	---	---	١	١
امانة العاصمة	د ج	د	---	---	---	---	---
عدن	س	س	---	---	---	---	-----
الاجمالي			٣	١٠	١٦	٥٢	٨١

+ ساحلية ++ ساحلية جبلية +++ داخلية جبلية ++++ داخلية صحراوية

المصدر: إعداد البحث بالاعتماد على الخرائط و الإحصاءات الرسمية

الجدول رقم (٦) التحليل العام للنظام المكاني الحضري في اليمن

المجموعة	خصائص المجموعة	تحليل النظام المكاني في المحافظات
حضر موت الحديدة	وتتميز هذه المحافظات الساحلية بكبر حجمها مقارنة بالمحافظات الأخرى، وبعواصمها الساحلية الكبيرة، وتحتوي هذه المجموعة على محافظة حضر موت والحديدة، وتتميز هاتين المحافظتين بارتفاع عدد المدن الثانوية فيها، حيث تبلغ عددها في الأولى ٩ مدن ثانوية بينما تبلغ في الثانية ١٥ مدينة ثانوية مع وجود عاصمتين قويتين هما المكلا والحديدة .	- محافظات شاسعة وكبيرة - ارتفاع نسبة التحضر في هاتين المحافظتين تتراوح بين ٣٥-٤٧٪ - نقص في بعض المستويات خاصة المدن المتوسطة - اختلال التوازن في توزيع الأحجام والأثقال تحتاج إلى إعادة ترتيب.
المهرة ابين	هاتين المحافظتين متقاربتين في المساحة وظروفها متشابهة إلى حد كبير، كما أن عواصمها ساحلية، ولم تظهر إلا عواصمها كمدن ثانوية متوسطة بالإضافة إلى عدد قليل جدا من المدن الثانوية الصغيرة، وتعود الأسباب لندرة السكان في المهرة وقوة جذب سلطنة عمان والمكلا للمهاجرين منها وينطبق هذا على أبين وقوة جذب عدن القريبة منها	- عواصم صغيرة الحجم - نسبة التحضر تتراوح بين ٢٥-٣٥٪ وتعتبر متوسطة وقريبة من المعدل العام للتحضر في الجمهورية - نقص في المدن الثانوية بكل أنواعها
شبهه حجه	تشابه إلى حد كبير في الظروف الجغرافية وفي المساحة وهي من المحافظات الساحلية وعواصمها أيضا ساحلية وتوزع فيها المدن بشكل عادل نسبيا وتغطي المدن الثانوية كامل المساحة إلا إن فارق العدد في المدن هو بسبب فارق السكان في المحافظتين.	- نقص في نسبة التحضر حيث يتراوح ما بين ٩-١٦٪ فقط - غياب المدن المتوسطة الكبرى (٥٠-١٠٠ ألف) - غياب المدن المتوسطة (٢٥-٥٠ ألف)
الجوف مارب	تشابه المحافظتين الجارتين بالطلق من حيث الظروف الجغرافية والسكان ونسبة التحضر وتقارب في المساحة وهي من المحافظات الداخلية الصحراوية كما تتميز هاتين المحافظتين بقله عدد المدن الثانوية حيث يصل عددها في ٢ في كل محافظة- كما إن ندرة السكان والظروف المناخية هي أهم الأسباب لقله عدد المدن الثانوية بل والتحضر بشكل عام.	- نقص واضح في نسبة التحضر حيث تصل في المحافظتين إلى حوالي ١٣٪ فقط. - غياب كامل لكل أنواع المدن الثانوية بدرجاتها الصغيرة والمتوسطة - ندرة عدد السكان
لحج تعز	تشابه المحافظتين الجارتين لحج وتعز وهما محافظتين ساحليتين وعواصمها داخلية إلا إن عاصمة الأولى مدينة متوسطة الحجم والأخرى عاصمتها كبيرة الحجم ومن المدن الرئيسية، وتتقارب المحافظتين في عدد المدن الثانوية حيث تصل إلى ٤ مدن لكل منهما	- غياب المدن المتوسطة الكبرى - نقص المدن الثانوية المتوسطة والصغرى.
صنعاء ذمار صعده عمران البيضا اب المحويت	أوجه الشبه في هذه المحافظات موقعها كمحافظات داخلية جبلية وعواصمها داخلية وتقع في المرتفعات الجبلية ومواردها قليلة ،	- معدلات النمو منخفضة - نقص في مستوى التحضر - نقص في المدن المتوسطة - نقص في المدن الثانوية
المحويت ريمه	وأوجه الشبه بينهما هو صغر حجمهما وهي محافظات داخلية جبلية فقيرة وعديمة الموارد.	- عواصم صغيرة - غياب المدن المتوسطة - نقص في المدن الثانوية - معدلات النمو فيها منخفضة جدا - نقص في مستوى التحضر جدا

المصدر: الباحث بالاعتماد على الإحصاءات والخرائط الرسمية

٦- نتائج البحث

٤- التدرج الهرمي للمدن الثانوية بشكل عام ظهر

مختلا وغير متزنا، فلا تسيطر المدن الكبرى على المدن المتوسطة ولا المتوسطة تسيطر على المدن الثانوية ولا تدور في فلكها، مما يتطلب النظر في إعادة توزيع أحجام هذه المدن وفي مواقعها سوى كانت المدن الساحلية أو المدن الداخلية.

٥- ظهرت أكبر المدن حجما في المناطق الأكثر كثافة وكذا في المناطق الواقعة على الخطوط الإقليمية وعلى شرايين الحركة الرئيسية بين بعض المدن الكبرى الهامة ، كما إن الوظيفة الأساسية تكاد تكون هي التجارة فقط لخدمة المرور العابر، بالإضافة إلى علاقتها الثانوية بالإقليم الريفي المحيط بها كما إن بعض هذه المدن بدأ دورها الحضري والاقتصادي يتضاءل نتيجة لتغيير مسار الحركة في داخلها إلى حدودها الخارجية وتحولت المسارات القديمة إلى أسواق داخلية تخدم الريف.

٦- ظهر ان الطرقات الإسفلتية تلعب دورا هاما في نمو المدن لأنها وسيلة تنشيط هامة للحركة الاقتصادية والبشرية لذلك تجد إن المدن التي وصفتا ظهرت طاردة هي التي كانت واقعة بعيدة من الخطوط الإسفلتية ونستخلص من هذا إن الطرقات الإسفلتية من أهم عوامل نمو المدن اليمينية .

٧- لوحظ إن المدن الثانوية القريبة من المدن الرئيسية يرتبط نموها بنمو المدينة الرئيسية وبما ان المدن الرئيسية تتمتع بنمو عال جدا نجد ان المدن

١- لوحظ وجود نقص في المدن الثانوية المتوسطة الكبرى ذات سكان بين ١٥٠,٠٠٠ و ٣٠٠,٠٠٠ نسمة. فهذا المستوى مفقود ويحتمل تماما أن يساهم هذا الغياب في تعزيز قدرة العواصم الإقليمية على الجذب أكثر من المدن ذات المستوى الأدنى.

٢- لوحظ وجود نقص آخر وهو النقص في (المدن المتوسطة) بين ٥٠,٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠ نسمة فلا يوجد سوى عدد قليل جدا على هذا المستوى ، ثم يبدو المستوى التالي المكون من (مدن متوسطة صغرى) ذات سكان بين ٢٥,٠٠٠ و ٥٠,٠٠٠ نسمة إذ توجد في هذا المستوى عشر مدن فقط موزعة توزيعا غير عادلا على طول البلاد. كما لوحظ نقص واضح في عدد المدن الثانوية الصغيرة رغم أهميتها في الشبكة الإقليمية، ورغم ما تشكله من أهمية وكقاعدة للهرم وأساس للبناء الحضري.

٣- ظهر تركيز المدن الثانوية بكثافة في المحافظات الجبلية والداخلية وخاصة في المنطقة الشمالية والغربية حيث مساحة هذه المحافظات صغيرة، بينما ظهرت قليلة العدد ومتناثرة في المنطقة الشرقية (المحافظات الساحلية الصحراوية) رغم كبر حجم ومساحات هذه المحافظات وتوفر الموارد والإمكانات فيها، ويعود ذلك لعامل توزيع السكان سواء لأسباب جغرافية أو تاريخية أو اقتصادية، مما يتطلب النظر في إعادة توزيع الإثقال على الشبكة الإقليمية في البلاد.

١٠- التوصيات

١- يجب إن تأخذ الدولة بمعايير حقيقية للتحضر
كما هو في الدول الصناعية التي هي الأساس الحقيقي
للتنمية العمرانية والمكانية ومن هذه المعايير إنشاء
شبكة قوية من خطوط النقل والمواصلات ومنها شبكة
خطوط السكة الحديد التي سوف تساهم في إنشاء
قاعدة صناعية وبنية تكنولوجية هائلة وخاصة في إقليم
الساحل والمناطق المنخفضة ذات المقومات المتعاطمة
ومناطق التعدين التي سترفع من مستوى التحضر و
الحضرية بمعناه العصري.

٢- أن يكون هناك إعادة تدرج معقول في أحجام
المدن ، أي إعادة توزيع هذه الأحجام ، ونقل الفائض
من المدن الكبرى الى الموارد المحدودة الناتجة عن
ازمة المياه فيها مثل صنعاء وتعز واب إلى المدن الثانوية
(المتوسطة والصغيرة) بالأقاليم الريفية ، ونقل
السكان إلى مدن قائمة حتى ولو كانت صغيرة أفضل
من إنشاء مدن جديدة لان المدن الثانوية تمثل بيئة
جاهزة وأكثر اقتصادا ، مع الأخذ بالاعتبار بان
القاعدة الحضارية الفعالة في الوقت الحاضر لا تتحقق
إلا بحجم معقول من السكان.

٣- تقوية عواصم المحافظات ذات الأحجام
الصغيرة والمتوسطة لتصبح رؤوس إقليمية وتطور في
فلكها المدن الثانوية الصغيرة ثم الأصغر وتشكل
مناطق ومراكز جذب بديلة أو مساعدة للمدن
الكبرى.

الثانوية المرتبطة بها تنمو بمعدل يفوق مثيلاتها من
المدن الثانوية الأخرى.

٨- لوحظ إن العاصمة تسيطر على نحو واسع على
المدن الأخرى لكن لا يوجد تضخم سكاني في رأس
الهرم الحضري وحتى الآن لم يتعرض الهرم الحضري
قط للتشوه.

٩- تمتاز المدن الثانوية عالية النمو بامتلاكها عمقا
زراعيا خصبا وكثافة بشرية كبيرة ويأتي أهمية هذا
العامل في نمو المدينة لأنه يخلق تركزا في السكان ويوفر
فرصا لتكدس النشاط الاقتصادي في المدينة ومن
حولها.

١٠- تلعب الوظيفة الإدارية وما يتبعها من استثمار
حكومي في الهياكل الأساسية والمرافق الخدمية دورا
فعالا في نمو المدن لذلك نستطيع القول أن الحكومة
تستطيع إلى حد ما توجيه التنمية الحضرية وسرعتها.

١١- الانطباع الغالب الذي يتضح من الخارطة هو
أن التوزيع في شكل عناقيد من المراكز الحضرية يزين
المساحات الأغنى والأكثر تطورا ، وإذا تأملنا هذه
العناقيد عن قرب وجدناها غير متماثلة.

١٢- تشهد منظومة المدن اليمنية تغيرات كبيرة في
أعدادها وكذا في تركيبها الحجمي، ومعدلات نموها
السكاني، وسماها الديموغرافية والاجتماعية
والاقتصادية، مما يتطلب رصد هذه التغيرات وفهم
أبعادها المكانية واتجاهاتها المستقبلية. ومعدلات نموها
السكاني ومن ثم تحديد المدن الأسرع نموًا.

المحافظات على ان تنشأ أو تطور بعض التجمعات لتصير مدنا ثانوية بإحجام مختلفة مع إعادة النظر في إعادة ترتيب أحجام المدن القائمة في هذه المحافظات مثل محافظة المهرة وحضرموت والحديدة وابين لتبينة المناطق الداخلية ورفع نسبة التحضر .

٩- تطوير مدن ثانوية جديدة من خلال تقوية مراكز المديریات والتي تعتبر حاليا ضئيلة الحجم وتحويلها إلى مدن ثانوية من خلال تنمية وظيفتها الحالية التي تمارسها والعمل على إنشاء خدمات مركزية فيها والتي تبلغ حوالي ١٢٢ مركز مديرية لغرض رفع وتيرة التحضر بشكل عام .

المراجع

- أبو عيانة، فتحي محمد "جغرافية العمران في دراسة تخطيط القرية والمدينة" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٢١٩.
- التعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، (الجهاز المركزي للإحصاء، - كتاب الإحصاء ٢٠٠٤).
- الإحصاء الزراعي، وزارة الزراعة والري، الجمهورية اليمنية، ٢٠٠٤، ص ١.
- السقاف، عبدالعزيز "التنمية الحضرية في اليمن" الجمعية الاقتصادية اليمنية، صنعاء، ١٩٨٧، ص ١١٩.

٤- استكمال النقص في المدن الثانوية المتوسطة (ذات المستوى الأدنى). فهذه المستويات مفقودة على مستوى المحافظات التي سوف يساهم وجودها في التنمية على المستوى المحلي وكذا (المدن المتوسطة الكبرى) التي تربط المدن الثانوية المحلية بعواصم الأقاليم.

٥- يجب أن تتم التنمية الحضرية اليمنية عن طريق إستراتيجية الانتشار على أن تتوزع المدن الثانوية في كل المحافظات على ان يكون هذا الانتشار بشكل عادل لان التوزيع الغير عادل يؤدي إلى تكرار في الاستثمارات الضخمة في الهياكل الأساسية والمرافق الخدمية في ظروف تعاني فيه الموازنة العامة من عجز مزمن .

٦- يجب تركيز الأنشطة السكانية في عدد محدود من المدن وخاصة المدن المتوسطة الكبرى لتستوعب نسبة اكبر من سكان الحضر وستساهم في تخفيف العبء على المدن الكبرى.

٧- الاهتمام بالمدن المتوسطة ذات الظهير الزراعي أو الواقعة على الشرايين الإقليمية أو المدن ذات الأهمية الإدارية وجعلها مدن عنقودية ترتبط بمجموعة من المدن الصغيرة للارتقاء بها وتنميتها وجعلها مدن جاذبة مستقبلا.

٨- إنشاء فكرة الأقطاب المضادة للمحافظات الساحلية التي لديها عواصم ساحلية من خلال إنشاء عواصم داخلية جديدة لتنمية مناطق الداخل في هذه

- العشاوي، عبدالحكيم، "التخطيط الحضري في الجمهورية اليمنية"، المعوقات والمعالجات، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد ٢، ٢٠٠٣، ص ١٣.
- العديني، مارش احمد "شبكة الطرق وأثرها على التحضر ونمو المدن اليمنية" مجلة الجمعية الجغرافية اليمنية، العدد الأول، ٢٠٠٢، ص ٢١٦.
- المجلس الوطني للسكان، المؤتمر الوثائقي للمؤتمر الوطني للسياسة السكانية ١٩٩٦، ص ٣٦٩.
- المستجندات الاقتصادية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجمهورية اليمنية، - النشرة الفصلية، العدد ١١، ٢٠٠٦، ص ٣٢.
- المغربي، كامل "أساليب البحث العلمي" دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص ٢٠٣.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، المدن الثانوية والتنمية الحضرية المستدامة، ١٩٩٧، ص ٩.
- شكري، حازم علي، "التوزيع الجغرافي للمراكز الحضرية في الجمهورية العربية اليمنية"، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد ١٠، ١٩٨٩.
- علي، عصام الدين محمد، "تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر"، مجلة العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية اليمن، العدد ٢٢، ٢٠٠٥، ص ٣١.
- غيث، محمد "علم الاجتماع الحضري" جامعة الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ١٢٣.
- متولي، محمد وآخرون، "جغرافية شبه جزيرة العرب" مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٨، ص ١١٨.
- ناشر، خليل "التحولات الحضرية في أقاليم المدن الكبرى وبدائل إستراتيجية التنمية الإقليمية" رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص ٦١.
- ناشر، خليل، "تصميم استراتيجيات التنمية العمرانية" - مجلة العلوم والتكنولوجيا، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، المجلد ١١، ٢٠٠٦، ص ٧.
- شجاع الدين، احمد محمد "السكان والتنمية"، مركز التدريب والدراسات السكانية، ٢٠٠٣، ص ٣٨٢.
- هاوزر، فيليب "التحضر السريع ومشكلاته" ترجمة ميرفت مصطفى، مجلة عالم الفكر، العدد ٦٣١، ٢٠٠٧، ص ٦٣.

Arabic References

- Abu Ayana, Fathi Mohammed, "Urban Geography: An analytical Study of the Village and the City, "University Knowledge. Alexandria. 1995. p 219.
- The General Census of Population, House, Housing and Establishment, Ministry of Planning and Development. Central Bureau of Statistics (PCBS, - Statistics Book 2004).
- Agricultural Census, Ministry of Agriculture and Irrigation. Republic of Yemen. 2004. p 1
- Saqqaf, Abdulaziz "Urban Development in Yemen," Economic Society of Yemen, Sanaa, 1987, p 119.
- AL'Ishawi, Abdul Hakim, "Urban Planning in the Republic of Yemen: the Constraints and Processors, *Journal of Geographic Society*, No. 2, 2003, p 13.
- Al'Adini, Marsh Ahmed "Road Network and Its Impact on Urbanization and Growth of Cities in Yemen," *Yemeni Geographic Society Magazine*, first edition, 2002, p 216.
- National Population Council, the Documentary Conference, National Conference for Population Policy 1996, p 369.

- Nasher, Khalil, "Design of Urban Development Strategies" - *Journal of Science and Technology*, University of Science and Technology, Sana'a, Vol.11, 2006, p 7.
- Shujuaddin, Ahmed Mohamed, "Population and Development", Center for Population Studies and Training, 2003, p 382.
- Hauser, Philip "Rapid Urbanization and Its Problems", Translated by Mervat Mustafa, the magazine world of thought (alam al.fikr), number 631.2007, p 63.
- English References**
- ESCWA ,Economic and Social Commission for Western Asia, Survey of Social Development in the ESCWA Region,UN,NY,1995,P11
- Konzman, Klaus R ,Planning Assistance for Yemen, GTZ, 1987,P. .11
- Rabenau, Bukhard, Secondary Cities Sector Study, MMH,GTZ, Sana'a, 1980,p 33
- Rondinlli, Dennis, Urbanization and Rural Development, Paerger Publisher, New York 1997,P 33.
- Economic Developments, Ministry of Planning and International Cooperation, Republic of Yemen, - Quarterly Bulletin, Issue 11.2006, p 32.
- Maghrabi, Kamel "Research Methods" House of Culture for Publication and Distribution, Oman, 2001, p 203.
- United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, ESCWA, Secondary Cities and Sustainable Urban Development, 1997, p 9.
- Shukri, Hazem Ali, "Geographical Distribution of Urban Centers in Yemen Arab Republic," *Journal of Faculty of Arts*, Sana'a University, No. 10.1989.
- Ali, Essam El-Din Mohammed, "Development of Small and Medium Size Cities in Upper Egypt," *Journal of Architecture and Planning*, King Saud University, Riyadh, No. 22.2005, p 31.
- Ghaith, Mohammed "Urban Sociology" Alexandria University, 1982, p 123.
- Metwally, Mohamed et al, "Geography of the Arabian Peninsula" Anglo Egyptian Bookshop, 1988, p 118.
- Nasher, Khalil "Urban Transformations in Major City Regions and Strategic Alternatives for Regional Development," Ph.D. thesis, University of Cairo, 2001, p 61.

The Role of Secondary Cities in the Spatial Urban Development Case Study; The Secondary Cities in Yemen

Khalil Nasher

*Associate Professor, Architecture Dep. Sanaa University.
nasher_unisa@hotmail.com*

(Received 12/2/2013.; accepted for publication 8/7/2013.)

Abstract. The Secondary Cities in Yemen are Still the missing link between the major cities and the rural areas, where the Government would not gave any adequate attention to these cities. Its role is still limited to development, whether at the local or regional levels. Although what the secondary cities constitutes of importance in the development of many advanced countries, but they were ignored in the development plans in some developing countries, including Yemen, that led to a clear imbalance between urban and rural areas in the absence of this broker Urban, as well as the spread of rural settlements scattered as small-sized widely within the mountain gaps, which reached up to about 153 settlements without classification, and apparent absence of the role of secondary cities small and medium enterprises, which numbering about 72 cities only - an average of less than four secondary cities of each province. and mostly are very small in size that will not allow them to be attractive areas as well to their non-centralized locations and marginal functions led to the appearance of many problematic in the main Cities. research aims to diagnose the problem and finding out the imbalances and then highlight the solutions by reselecting their locations in the regional network, functions and sizes and their role in the comprehensive regional development, The research curriculum on theoretical and descriptive analytical methodology to finding out a set of results and recommendations.

Keywords: Secondary Cities, Urban Development, Spatial Development, Yemen.